

التُحفةُ القُدسيّةُ في اقتصار الرُحبيّة

لابن الهائم المقدسي

أخرجها وعلّق عليها
هاني بن عبد الله بن جبير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد . .

فقد مرَّ الفكر الفقهي بمراحل متعدّدة، وأطوار مختلفة، أملتُها حاجات كلِّ عصر وظروفه، وحكمتها أوضاعه وضغوطه.

فتميّزت بعض العصور بالعناية بنظم المسائل والأبواب والمتون والمختصرات، واختصار المطولات، وتلخيص المسهبات، تيسيراً لطالب العلم وتقريباً لراغب الحفظ والإتقان.

وهذه المنظومات والمختصرات ليست قصّاً للكلام، ولا بترّاً للأفكار، بل هي - في الغالب - نتاج مهمٍّ لجهد ذهني جادٍّ في محاولة للدلالة على المعاني الكثيرة بالعبارة المختصرة الوجيزة، وفي جمع المسائل العديدة تحت

ضوابط قليلة تفي بالموضوع أو تذكر به، وتمنع عنه غائلة النسيان.
 وبين يديك أخي القارئ منظومة في علم الفرائض لأحد أبرز علمائه
 ومن عَوَّل عليه المتأخرون فيه؛ أخرجها بعد تصحيحها والتعليق عليها بما
 أرجو أن أكون موفقاً فيه.
 والله من وراء القصد.

هاني بن عبدالله بن جبير



أولاً: ترجمة الناظم:

□ اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو عباس، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عماد - وقيل: عماد الدين - بن علي المصري ثم المقدسي، الشافعي، المشهور بابن الهائم.

□ ولادته ونشأته:

ولد سنة ٧٥٣هـ. وقيل ٧٥٦هـ بالقاهرة. وبها تعلّم، ثم ارتحل إلى بيت المقدس.

□ من مشائخه:

١ - سراج الدين البلقيني - عمر بن رسلان الشافعي - المتوفى سنة ٨٠٥هـ^(١).

٢ - الحافظ العراقي - زين الدين عبدالرحيم بن الحسين - المتوفى سنة ٨٠٦هـ^(٢).

□ من تلاميذه:

١ - الحافظ ابن حجر العسقلاني - أحمد بن علي بن محمد - المتوفى سنة ٨٧٦هـ^(٣).

٢ - عبدالرحمن بن علي التميمي الشافعي، المتوفى سنة ٨٧٦هـ، وهو ممن قرأ عليه هذه المنظومة^(٤).

(١) ترجمته في: شذرات الذهب (٥١/٧)؛ الأعلام (٤٦/٥).

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع (١٧١/٤)؛ الأعلام (٣٤٤/٣).

(٣) ترجم لنفسه في: رفع الإصر عن قضاة مصر (٨٥/١)؛ الأعلام (١٧٨/١).

(٤) الضوء اللامع (٩٥/٤).

□ منزلته العلمية:

اشتهر بعلم الفرائض وعُرف به. وأثنى على معرفته به وبالحساب جمع من العلماء. قال الحافظ ابن حجر: «عني بالفرائض والحساب حتى فاق الأقران في ذلك، ورحل إليه الناس من الآفاق وصنّف التصانيف النافعة في ذلك» اهـ^(١).

وقال محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): «انتهت إليه الرياسة في الحساب والفرائض»^(٢).

□ وفاته:

توفي سنة ٨١٥هـ في بيت المقدس.

□ من مؤلفاته:

- ١ - الفصول في الفرائض، أو الفصول المهمة في علم موارث الأمة.
- ٢ - مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب.
- ٣ - التحفة القدسيّة في اختصار الرحيّة^(*).

ثانياً: اسم المنظومة:

التحفة القدسيّة في اختصار الرحيّة. كذا سُميت في النسخ الخطيّة. وقد سماها بذلك في أول نظمه إذ يقول:

(١) إنباء الغمر بأنباء أبناء العمر (٥٢٥/٢).

(٢) البدر الطالع (١١٧/١).

(*) مصادر ترجمته:

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٥٧/٢).

- شذرات الذهب لابن العماد (١٠٩/٧).

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١١٧/١).

- كشف الظنون (٣٧٢/١).

- الأعلام للزركلي (٢٢٦/١).



سُمِّيَتْهَا بِالتُّحْفَةِ الْقُدْسِيَّةِ وَاللَّهَ أَرْجُو كَوْنَهَا مَرْضِيَّةً

أما السخاوي فسَمَّاها: النِّفْحَةُ الْمُقَدَّسِيَّةُ فِي اختصار الرحبيَّة^(١).

والداوودي يسميها: النِّفْحَةُ الْقُدْسِيَّةُ^(٢).

وما ذكرناه غير صحيح لما سبق.

وتسمى أيضاً: الألفيَّة الصغرى. إذ للناظم ألفيَّة في الفرائض تسمى كفاية الحفاظ.

وتسمى الأرجوزة الصغرى كذلك^(٣).

وهي اختصار للمنظومة المسماة: «بغية الباحث عن جَمَلِ الموارث» المعروفة بالأرجوزة الرحبيَّة: لأبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرحبي، المتوفى سنة ٥٧٧هـ.

قال في كشف الظنون^(٤): «منظومة في الفرائض اختصرها من الرحبيَّة وزاد عليها».

وقد قال ناظمها في خاتمتها:

فهذه ملخَصُ الْمُتَقَنَّةِ فِي دُونِ شَطَرِهَا أَتَتْ مَبِينَةً

ومراد به «الْمُتَقَنَّةُ»: الرحبيَّة، إذ ناظمها يُدْعَى بابن المتقنة كما سيأتي.

ثالثاً: قيمة المنظومة العلميَّة:

هذه المنظومة اختصار للرحبيَّة، ولا شك أن الرحبيَّة منظومة مشهورة

(١) الضوء اللامع (١٥٧/٢).

(٢) طبقات المفسرين (٨٣/١).

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) (٣٧٢/١).

كتب الله النفع بها وكثر حفظها وشرحها، سواء ممن كان على مذهب ناظمها أو سواه.

والرحبية تبلغ أبياتها مائة وستة وسبعين بيتاً. وقد جاءت هذه المنظومة المختصرة في ثمانين بيتاً؛ فهي دون نصف الرحبية.

مع كونها قد زادت عليها بذكر بعض المسائل كالحقوق المتعلقة بالتركة، وذكر الإسلام سبباً للإرث، وأنواع التعصيب صراحة مع تعريفها، وأحكام العصبات، والعمل عند الاجتماع. مع قلة الحشو فيها بخلاف الرحبية.

ومن اختصاره جمع الفروض المقدرة في شطر بيت. وكذا أصحاب الثلثين في شطر.

كل هذا مع كون نظمه ليس متكلفاً، وإن كان ليس كالرحبية في سلاسته وسهولة حفظه.

ولهذه الأسباب فقد اعتنى الناس بهذه المنظومة، فشرحها شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٥هـ) بشرح أسماه: «التفحة الأنسية لشرح غلق التحفة القدسية»^(١).

كما كتب عليها سبط المارديني - محمد بن محمد بن أحمد الشافعي (ت ٩١٢هـ) - تعليقا أسماه: «اللمعة الشمسية على التحفة القدسية»^(٢).

رابعاً: وصف النسخ الخطية:

وقفت لهذه المنظومة على عدة نُسخ مخطوطة اعتمدت عليها في إخراجها، وإليك وصفها:

(١) توجد منه نسخة خطية بمكتبة مكة المكرمة برقم ٢٣٠/ فرائض، وقد اطلعت عليها، فإذا هي تعليقات يسيرة فلعلها مختصرة منه، والله أعلم.

(٢) كشف الظنون (٣٧٢/١). ولم أطلع عليه.



النسخة الأولى:

وهي مصورة لدى مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن مكتبة تشستر بيتي بدبلن برقم ٣٤٢٠، ضمن مجموع (أوراق ١٠١ - ١٠٥).

وهي نسخة متقنة خطها نسخي واضح جميل، لم يدون في مقدمتها أو خاتمتها ما يدل عليها، ويتضح عليها أنها روجعت، وفي نهايتها دائرة صغيرة منقوطة - وهي علامة العرض -.

وبعدها كتب: «نظره داعياً لمالكه نيل مآربه، وإدراك أمله ومطالبه، الفقير لربه العلي الكبير علي بن علي الدين الشافعي بتاريخ نهار الخميس ثامن عشر ذي القعدة سنة ٩٣٦هـ».

وقد رمزت لها بـ [ش].

النسخة الثانية:

مخطوطة أصليّة في مكتبة مكّة المكرمة بشعب بني هاشم. برقم ٢٣ / فرائض.

عبارة عن أربع أوراق، في كلّ ورقة ثلاثة عشر سطراً. وهي نسخة لا بأس بها، خطها نسخي وعليها تعليقات، وقد كتب اسم المنظومة في أولها. يرى فهرس المكتبة أنها تعود للقرن الثالث عشر. وقد رمزت لها بالرمز [م].

النسخة الثالثة:

مصورة لمخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود، رقمها ١/٦٢٤٩ م. عبارة عن ست أوراق، في كلّ ورقة ثمانية عشر سطراً. مسطرتها ٢٣ × ١٤ سم. وهي نسخة جيدة ضمن مجموع، خطها نسخ حسن.

كتب عنوان المنظومة في مقدمتها وخاتمتها.

ناسخها أحمد الصوراني ١٢٢٦ هـ.

وقد رمزت لها بـ [س].

النسخة الرابعة:

مصورة لمخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود، رقمها ١١/١١٣٩.

مصورة عن المكتبة الظاهرية رقم ٣٠٧٤.

أربع لوحات في كل وجه سبعة عشر سطراً ضمن برواز.

كتبت في القرن الثاني عشر تقديراً.

كتب اسمها في مطلعها وتملك... ابن عبدالله الحنبلي البعلبي [؟].

ورمزت لها بـ [ص].

هذه النسخ التي تيسر لي الاطلاع عليها^(١).

خامساً: عملي في المخطوطة:

١ - قمتُ بنسخ المنظومة معتمداً طريقة النص المختار، مراعيّاً لقواعد الكتابة الحديثة.

٢ - عمدتُ إلى وضع تراجم مناسبة من عندي لكل مجموعة أبيات حسب الإمكان.

٣ - علّقت على ما اعتقدت أنه يحتاج لتعليق من تبين مشكل أو إيضاح عبارة أو نحو ذلك.

٤ - بيّنت فروق النسخ وما اختلفت فيه.

(١) هناك نسخ لم أقف عليها كما يلي: الموصل، خزانة الأوقاف ١١٤؛ تونس ١٦٥٠١؛

دار الكتب بالقاهرة رقم ٣٩٦٤ ج.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ كَلَامِي مُؤَلَّاهُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ عَلَى مَنَوَالِهِ

وَبَعْدُ فَأَلْفُ أَيْمَانِي بِتَبَاخُثٍ أَوْجَلُ صُجَّةِ

وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ يَغْنِي بِهَا الذِّكْرُ بِالْغُرُورِ

سَمِيحًا بِالتَّخْفَةِ الْقُدْسِيَّةِ وَاللَّهُ أَرْجُوا كَوْنَهَا مِنْ ضَيْبِهِ

حَقٌّ مُعَلَّقٌ بِعَيْنِ قُدْسِنَا فَكَلَفَتُهُ التَّجَهُّزُ فَالتَّالِيهَا

الَّذِينَ فِي الْوَصِيَّةِ الْإِرْثُ أَسْبَابُهُ رَحْمٌ وَنَكْرٌ وَلَا

وَعَمَّ اسْلَامٌ وَعَدَمَانِعِي قَتْلًا وَخَلْفُ الدِّيرِ رِقَانَانِي

ان تقسيم الذي ينوب الثاني من أوليها على له ذكر ^{الدور}
 قسمه فان يصح قسمه فالأول مغني والآ فالليث يعمل
 كما مضى في خبر ذي كسر وحظ ذلك الثاني من الأولي
 واضربه أو لوجه فيما علم لكل وارث من الثاني يتم
 والحمل والمفقود ثم المشكل فيهم وغيره بالتغير يعمل
 وسبق موث وارث إن جهلا فامنع به توزا المجهلا
 فهذه ملخص التقنية في دون شطرها انت
 بحمد الله على التمام وأفضل الصلوة والسلام على محمد بنى الرحمة
 وآله وصحبه المكرمة ورضي الله عن كل الصالحين

لعل

سادساً: نص المنظومة..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

بِحَمْدِ رَبِّي أَبْتَدِي كَلَامِي
عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدِ^(٢) وَأَلِيهِ
وَبَعْدُ، فَالْفَرَائِضُ^(٣) اعْتَنَى بِهِ
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ
سَمَّيْتُهَا بِالثُّخْفَةِ الْقُدْسِيَّةِ^(٥)
مُؤَلِّسِهِ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
وَصَحْبِهِ وَمَنْ عَلَى مَنْوَالِهِ
نَبِئْنَا حَقًّا^(٤) وَجُلُّ صَحْبِهِ
يَغْنَى بِهَا الذَّكِيُّ بِالْغَرِيزَةِ
وَاللَّهُ أَرْجُو كَوْنَهَا مَرْضِيَّةً

[الحقوق المتعلقة بالتركة، وأسباب الميراث وموانعه]

حَقٌّ مَعْلُوقٌ بِعَيْنٍ قُدِّمًا فَكُلْفَةُ التَّجْهِيزِ فَالتَّالِيَهُمَا^(٦)

(١) في [م] زيادة: «وبه الإعانة».

(٢) «أحمد» ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وتراه قد نَوَّنَه وكسره، وهذا سائغ لضرورة النظم، ومن شواهد قول عترة:

ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عنيزة
وقول الآخر:

تبصّر خليلي هل ترى من طعائن
فقد نَوَّنَا عنيزة، وطعائن، وكسراهما.

(٣) في [م، و ص]: «الفرايض».

(٤) هكذا في جميع النسخ، ولو لم ينوّن لكان سائغاً أيضاً.

(٥) في هامش [س]: «نسبةً للقدس الشريف محل مؤلفها» اهـ.

(٦) في [ص]: «فالتالي هما»، وما أثبتّه أصوب؛ لأنّه ذكر بعدها ثلاثة حقوق متعلّقة بالتركة.

الدَّيْنُ فالوصيَّة، الإرثُ تلا^(١) وأسبابه: رِخْمٌ وتُكْحٌ وولا^(٢)
وعَمٌ إسلامٌ، وعُدٌّ مانعاً: قَتْلًا وخُلْفُ الدين رِقاً تابعا^(٣)

[الوارثون من الرجال والنساء]

والوارث ابنٌ وابنه أبٌ وجَدٌ أخٌ وعمٌ وابنٌ كُلٌّ وليُسَجَدَ^(٤)
مُذِلٌ بأمٍّ لا أخٌ، وذو الولا^(٥) والزوج وابنةٌ وبنْتُ ابنٍ خلا
أمٌ وجَدَةٌ وأختٌ مطلقاً وزوجةٌ ومن ولاها حَقَّقاً^(٦)

[أنواع الإرث، ومن يرث بها]

بالفرض أو تعصيبٍ الوراثية ثانيهما أقسامه ثلاثة^(٧)
بنفسه، بغيره، مع غيره والفرض في الضعف^(٨) احكمُن بحصره^(٩)

(١) ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة على نحو ما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور. وذهب الحنابلة إلى تقديم مؤنة التجهيز أولاً ثم الديون المتعلقة بعين التركة؛ لأن مؤن التجهيز بمنزلة الطعام والشراب واللباس والسكن للمفلس فتقدم على أداء الدين. العذب الفائض (١/١٤٢١٣).

(٢) في [م]: «ولاء». والرخم - كالجنس - لغة في الرجم: وهي القرابة. والتكح بضم النون وكسرهما: الاسم من النكاح.

(٣) [س]: [١/١]. وكذا في ش. وقوله «وعم إسلام» يعني أن السبب الرابع من أسباب الإرث سبب عام لا يختص به أحد من المسلمين، وهو الإسلام فيرث به بيت المال عند المالكية مطلقاً وعند الشافعية إن كان منتظماً. شرح الرحبية لسيط المارديني ص ٣٤؛ العذب الفائض (١/٢٠٢١٩).

(٤) جَدُّ الشيء قطعه؛ وجَدُّ النخل صرمه وبابه رَدٌّ، والمعنى: أن من الورثة الأخ والعَمُّ وابنهما سواء كانا أشقاء، أو لأب، فاقطع الحكم عن المدلي بالأم، إلا الأخ فإنه إن أدلى بالأم ورث.

(٥) في سائر النسخ: «ذا الولا».

(٦) كذا في [ش]، وفي بقية النسخ: «ذات الولا تحقفا».

(٧) م: [٢/١].

(٨) يعني: أن الفروض المقدرة ضعف الثلاثة - التي هي أنواع التعصيب -

(٩) في [م]: «بحضره» بالمعجمة.



فَالنُّصْفُ فَرَضُ الزَّوْجِ حَيْثُ وَصَفُهُ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ زِدْ، وَالْأَخْتُ لَا لَأُمٍّ^(١)
لِلزَّوْجِ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ الْفَرْعِ/^(٢)
وَالثَّمْنُ فَرَضُ زَوْجَةٍ إِنْ (تَوَجَّدَ)/^(٣)
مِنْ ذَاتِ نَصْفٍ، ثُمَّ لِلثَّلَاثِ أَعْدَادُ
سَيِّانٍ، وَالْأُمُّ بِمَا فَرَعَ غَبَرَ
يَبْقَى لَهَا مَعَ فَرَضٍ مِّنْ تَقْدِمًا^(٤)
وَانْسِبَهُمَا لِعُمَرِ وَلَقَبِ
وَالْأُمُّ أَوْ^(٥) مَعَهَا مِنْ إِخْوَةٍ عَدَدُ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِهِ فَضْمٌ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَبٍ بِبِنْتِ الْعَيْنِ^(٦)

ثَلَاثٌ وَرَبْعٌ نَصْفٌ كُلُّ ضِعْفُهُ
فُقْدَانُ فَرْعٍ وَارِثٍ، وَالْبِنْتُ ضَمٌّ
حَيْثُ انْفَرَدَتْ، ثُمَّ فَرَضُ الرَّبْعِ
أَوْ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا إِنْ (يُفْقَدُ)
وَالثَّلَاثَانِ فَرَضٌ مِنْ تَعْدَادِ
أَوْلَادِ أُمٍّ فِيهِ الْإِنْثَى وَالذَّكَرُ
وَلَا ذَوِي إِخْوَةٍ، وَثَلَاثٌ مَا
مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ، زَوْجَةٍ مَعَ الْأَبِ
وَالسُّدُسُ بِالْفَرْعِ أَنْلَ أَبًا وَجَدَ
وَجَدَّةً وَوَاحِدًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ^(٦)
مَعَ ابْنَةٍ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ

- (١) فِي [م]: «وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ». وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ لَا تَرِثُ النِّصْفَ، وَإِنَّمَا يَرِثُ النِّصْفَ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ وَالْأَخْتُ لِأَبٍ.
(٢) [ص]: [أ/١].
(٣) [س، ش]: [أ/ب]. وَالْمَثْبُوتُ مِنْ [ش]، وَبَقِيَّةُ النِّسْخِ هَكَذَا «إِنْ يُفْقَدَا، يَوْجَدَا».
(٤) [م]: «فَقَدْ مَا».
(٥) الْمَعْنَى: أَعْطَى السُّدُسُ - عِنْدَ وَجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ - الْأَبَ، وَالْجَدَّ، وَالْأُمَّ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَعَ الْأُمِّ جَمْعٌ مِنَ الْإِخْوَةِ، فَإِنَّهُ يَفْرَضُ لَهَا السُّدُسُ.
(٦) فِي [ص]: «وُلِدَ أُمٌّ» وَالْأُمُّ فِي الْبَيْتِ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزِ.
(٧) فِي هَامِشِ [م]: «وَالْتَسْمِيَةُ بِبِنْتِ الْعَيْنِ مَأْخُوذَةٌ مِنْ تَسْمِيَةِ أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ بَيْنِي الْأَعْيَانِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، أَيْ أَبٍ وَاحِدٍ وَأُمٍّ وَاحِدَةٍ» اهـ.
وَالْمَعْنَى: أَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ مَعَ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي تَرِثُ النِّصْفَ فَرَضًا، وَكَذَلِكَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ تَأْخُذُ السُّدُسَ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ إِذَا وَرِثَتْ النِّصْفَ.

[الإرث بالتعصيب]

وعاصِبٌ بالنَّفْسِ ذُو الْوَلَاءِ أَوْ
وَالزَّوْجَ وَالْأَخَ لِلْأَمِّ اسْتِثْنَاءً^(٣)
نَصْفًا بِفَرْضٍ وَهِيَ أَنْثَى عَصَبَتْ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ عَصَبَتْ بِالنَّازِلِ
وَعَاصِبٌ مَعَ غَيْرِهِ: الشَّقِيقَةُ
وَحَكْمُ كُلٍّ: أَخَذَ مَا يَبْقِيهِ
إِنْ يَنْتَفِي الْبَاقِي، وَزَادَ الْمَبْتَدَأُ^(٧)
ذَكَورَةُ مِنَ الَّذِينَ قَدْ مَضَوْا^(١)/^(٢)
وَعَاصِبٌ بِغَيْرِهِ مِنْ أَوْبِيَا^(٤)
كُلٌّ بِمَنْ بِهِ التَّسَاوِي قَدْ ثَبِتَ^(٥)
إِنْ لَمْ يَكُ الْفَرْضُ لَهَا بِحَاصِلٍ
مَعَ ابْنَةٍ كَذَا مَعَ الرَفِيقَةِ^(٦)
ذُو الْفَرْضِ وَالسَّقُوطُ يَلْتَقِيهِ
بِحُوزِ كُلِّ حَيْثُ كَانَ مَفْرَدًا^(٨)

- (١) [م]: «وعاصِبٌ بالنَّفْسِ وَالْوَلَاءِ أَوْ ذَوُو»، [س]: «وعاصِبٌ بالنَّفْسِ ذُو الْوَلَاءِ أَوْ ذَوُو»
وكلاهما غير مستقيم.
- (٢) [م]: [٢/ب]؛ [س]: [١/٢].
- (٣) المعنى: أَنْ جَمِيعُ الْوَرِثَةِ مِنَ الذَّكَورِ: عَصَبَةٌ بِالنَّفْسِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ.
- (٤) [ش]: [١/٢].
- (٥) يريد أن العَصْبَةَ بِالْغَيْرِ هُنَّ مِنْ يَرِثُ النِّصْفَ فَرْضًا، وَكُلَّهُنَّ عَصَبَةٌ بِمَنْ سَاوَاهُنَّ، إِلَّا بِنْتُ الْإِبْنِ فَإِنَّهُ يَعَصِبُهَا ابْنُ الْإِبْنِ سِوَاهُ كَانَ فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أُنْزِلَ مِنْهَا إِنْ احتاجَتْ إِلَيْهِ.
- (٦) يقول النَّاظِمُ فِي كِتَابِهِ «الْفُصُولُ فِي الْفَرَائِضِ» ص ٧٠: «وَالْعَاصِبُ مَعَ غَيْرِهِ أَخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ أَكْثَرُ مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ... وَكَذَا أَخْتُ مِنَ الْأَبِّ فَأَكْثَرُ مَعَ مَنْ ذُكِرَ، عِنْدَ عَدَمِ الشَّقِيقَةِ». وَعَلَيْهِ فَمُرَادُ النَّازِمِ بِالرَّفِيقَةِ أَيُّ بِنْتِ الْإِبْنِ، كَمَا لَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الشَّقِيقَةِ عَلَى الْأَخْتِ الْمُطْلَقَةِ خِلَافًا لِلْعَرَفِ لِتَدْخُلَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِّ. وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْعَصْبَةَ مَعَ الْغَيْرِ هُنَّ: الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ فَأَكْثَرُ أَوْ الْأَخْتُ لِأَبِّ فَأَكْثَرُ مَعَ الْبِنْتِ فَأَكْثَرُ أَوْ بِنْتُ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ.
- (٧) الْمَبْتَدَأُ: الَّذِي ابْتَدَأَ الْكَلَامَ عَنْهُ، وَهُوَ الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ.
- (٨) الْمُرَادُ: أَنَّ حَكْمَ كُلِّ الْعَصْبَةِ: أَخَذَ مَا يَبْقَى بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ، وَالسَّقُوطُ إِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، وَزَيْدُ الْعَاصِبِ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ يَحُوزُ كُلَّ الْمَالِ عِنْدَ انْفِرَادِهِ.

أولاهم ابن فابنة ثم الاب
فابن أخ فالعم فابنة، ومن
أولى بعاصب حجب به بمن^(٢)/^(٣)
فالقرب ثم بعده بالقوة
فمن بأصلين انتمى يُقدّم
على الذي يُذلى بأصلٍ منهم^(٤)

[باب الحجب]

واحجب أخاً بابن أو ابن ابن أو اب
والجد في حجب أولاء مثلهم
وبنت الابن احجب بالابنتين
إن لم تُعصبا وبالمستغرقة
لا إذا انقلب^(٧)، وعصوبة^(٨) النسب
وجدة تدلى بوارث تراث
فالجدة احجبها بأُم مطلقاً
وذا لعم وابن كل قد وجب
واحجب به وبابنة ابن ولد الام
وبنت الاب بالشقيقتين^(٥)
فرضاً ذوي عصوبة محققة^(٦)
حجب عصوبة الولا به^(٩) وجب
والسُدس بين كلهن منبعث
أو جدة أدنى وشرك في التقا^(١٠)

(١) أي لا ترتب بين الجد والأخ؛ لأنهما في جهة واحدة - عند الجمهور - فجهات العصبية
ست: بنوة، أبوة، جدودة، أخوة، بنو أخوة، عمومة، ولأء. ويضاف بيت المال عند
من وزّنه كما سبق.

(٢) في هامش [س]: «بمن أي بقطع، ومنه أجز غير ممنون، أي مقطوع» اهـ.

(٣) [س]: [٢/ب]؛ [ص]: [١/ب].

(٤) [ش]: [٢/ب].

(٥) [م]: [٣/أ].

(٦) يريد أنه إذا استغرقت الفروض المسألة سقط العاصب، فيُعدّ محجوباً. وفي تسميته
حجباً خلاف. فانظر العذب الفائض (١٠٠/١)؛ الفصول ص ٨٩.

(٧) فإن من ينقلب من الإرث بالتعصيب إلى الإرث بالفرض فإنه لا يُحجب باستغراق
الفروض المسألة؛ إذ يقال له بقدر فروضه.

(٨) [ش]: «ذو عصوبة».

(٩) [ص]: «بهم».

(١٠) [س]: [٣/أ].

قُرْبَى أَبٍ كَأَمِّهِ وَالْبُعْدَى مِنْ جَانِبِ الْإِمَامِ فَذَاكَ الْإِبْدَا^(١)

[المسألة المشتركة]

زَوْجٌ وَذُو سُدُسٍ، كَأَمٌّ، وَالْعُودُ مِنْ وَلَدِهَا، وَمِنْ بِالْأَصْلِيِّينَ اسْتَنْدَ^(٢)/^(٣)
فَاقْسِمْ عَلَى الْإِخْوَةِ ثُلْثَ الثَّرِكَةِ فَلُقِبَ لَذَاكَ بِالْمُشْرُوكَةِ^(٤)

[الجد والإخوة]

وَالْجَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْإِخْوَةِ مِنْ أَصْلِيِّينَ أَوْ أَبٍ وَفَرَضَ لَمْ يَبْنُ
فَاحْكَمْ لَهُ بِالْخَيْرِ مِنْ مُقَاسَمَةِ وَثَلْثَ مَالٍ أَوْ يَكُونُ زَاحِمَهُ
ذُو الْفَرَضِ، يُعْطَى الْخَيْرِ مِنْ سُدُسٍ كَمَلْ وَمِنْ قَسَامَتِهِمْ وَثَلْثَ مَا فَضَلَ
فَالْفَرَضُ إِنْ يَسْتَغْرُقُ أَوْ يَبْقَى أَقَلٌّ مِنْ سُدُسِهِ لِلْجَدِّ فِيهِمَا يُعَلَّ^(٥)
أَوْ سُدُسُهُ فَصَرْفُهُ لَهُ حَتَمَ وَفِيهِمْ سَقُوطُ إِخْوَةِ عُلَمَ^(٦)

[الأكدرية]

وَالْإِخْتِ لَمْ يَفْرَضْ لَهَا مَعَ جَدٍّ وَالْأَكْدَرِيَّةُ أَنْفٍ مِنْ ذَا الْحَدِّ^(٧)

(١) يعني: أن الجدة الأدنى تحجب الجدة البعدى، إلا إذا كانت القرْبَى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم فإنهما تشتركان. وهذا مذهب المالكية والشافعية. وعند الحنفية والحنابلة أَنَّ الْقُرْبَى تحجب الْبُعْدَى مطلقاً.
العذب الفائض (٦٤/١)؛ التحقيقات المرضية ص ١٠٣.

(٢) كَذَا فِي [ش.]، وَفِي بَقِيَةِ النَّسْخِ «اسْتَبَدَّ».

(٣) [ش.]: [١/٣].

(٤) كَذَا فِي [ش.]، وَفِي غَيْرِهَا «الْمُشْرُوكَةُ». وَالْمُشْرُوكَةُ بَفَتْحِ الرَّاءِ كَمَا ضَبَطَهَا النَّوَوِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ أَيْ الْمَشْرُوكَ فِيهَا، وَضَبَطَهَا ابْنُ يُونُسَ بِكَسْرِ الرَّاءِ عَلَى نِسْبَةِ التَّشْرِيكِ إِلَيْهَا مُجَازاً، وَبَعْضُهُمْ يَسْمِيهَا الْمَشْرُوكَةَ كَصَاحِبِ الرِّحِيَّةِ. شَرْحُ الرِّحِيَّةِ لِسَبْطِ الْمَارْدِيْنِيِّ ص ٩٤.

(٥) هَذَا الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ [م].

(٦) [س.]: [٣/ب]؛ [ص.]: [١/٢].

(٧) [م.]: [٣/ب].



زَوْجٌ وَأُمٌّ مَعَهُمَا فَالْشُّدْسُ لَهُ وَالنِّصْفُ لِلْأَخْتِ بِهِ مَعُولَةٌ
وَأَقْسَمَ عَلَيْهِمَا الَّذِي حَازَا عَلَى تَقَاضِيٍّ مَرَّ فَمِنْ [زَك] ^(١) أَجْعَلَا ^(٢)

[المعاداة]

وَأِنْ يَكُنْ مَعَهُ كِلَا الصَّنْفَيْنِ فَحُكْمُهُ مَا مَرَّ فِي الْحَالَيْنِ
وَأَعْدَدَ عَلَيْهِ وَلَهُ ابْنٌ ثُمَّ مَا يَبْقَى يَحْوِزُ مِنَ الْبَاصِلَيْنِ انْتِمَى
فَإِنْ فَضِّلَ مِنْ نِصْفِ بِنْتِ الْعَيْنِ شَيْءٌ يَكُنْ لِأَوْلَادِ الْأَبِ اضْبِطْ يَا أَخِي

[الحساب - التَّأْصِيلُ وَالْعَوْلُ]

سَبْعَةٌ أَعْدَادٌ هِيَ الْأَصُولُ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا الَّتِي تَعُولُ ^(٣)
فَسِتَّةٌ وَتَنْتَهِي لِعَشْرَةٍ وَضَعْفُهَا وَتَنْتَهِي لَزِي قَرَةٍ ^(٤)
وَضَعْفُهُ وَعَوْلُهُ بِالْثُمْنِ وَغَيْرُهَا مَا فِيهِ عَوْلٌ، أَعْنِي: ^(٥)
اِثْنَيْنِ مَعَ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَضَعْفُهَا، وَالْعَدُّ بَعْضُ تَسْعَةٍ ^(٦)

(١) زَك: بِحَسَابِ الْجَمَلِ سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ. وَالْمَرَادُ: أَجْعَلْ تَصْحِيحَ الْأَكْدَرِيَّةِ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ. وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي الْأَكْدَرِيَّةِ أَنْ يُفَرِّضَ لِلْجَدِّ السُّدْسَ وَلِلْأَخْتِ النِّصْفَ فَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى تِسْعَةٍ وَتَصَحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ يُوْخَذُ نَصِيبُ الْجَدِّ وَالْأَخْتِ فَيُقَسَّمُ عَلَيْهِمَا لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَيَتَضَحُّ بِالشُّبَاكِ:

		٩	٣	٢/١	زَوْجٌ
		٦	٢	٣/١	أُمٌّ
		٣	١	٦/١	جَدٌّ
		٩	٣	٢/١	أَخْتُ
٨	>	١٢			
٤					

(٢) [ش]: [٣/ب].

(٣) [م]: «ثَلَاثَةٌ مِنْهَا هِيَ الَّتِي تَعُولُ».

(٤) زِي بِسَبْعَةٍ عَشْرَ بِحَسَابِ الْجَمَلِ، وَفِي [م]: «الَّذِي مَرَّ».

(٥) [س]: [١/٤].

(٦) سَاقَطٌ مِنْ [م]. وَمَعْنَى تَسْعَةٍ أَي: جَعَلَ الْأَصُولَ تِسْعَةً، بِزِيَادَةِ أَصْلِي ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ وَسِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ.

[التصحيح]

وَحَظُّ كُلِّ وَاْرَثٍ إِنْ يَنْقَسِمُ
وَالْكَسْرُ إِنْ يَقَعُ عَلَى صَنْفٍ فَقَطْ
فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي عَوْلِهِ وَالْكُلُّ فِي
أَوْ حَيِّزَيْنِ أَوْ عَلَى مَا زَادَا
فَارْدَدَ لَوْفَقَهُ فَرِيقًا^(٤) وَافِقًا
أَقَلَّ أَعْدَادٍ صَحِيحِ الْقِسْمِ
وَاضْرِبْهُ فِي أَصْلِكَ أَوْ فِي عَوْلِهِ
فَاضْرِبْ لِكُلِّ حَظٍّ مِنْ أَصْلِ

مِنْ أَصْلِهِ فَالْقَصْدُ مِنْ ذَاكَ يَتِمُّ
فَوْفَقَهُ اضْرِبْ إِنْ تَوَافَقَ رَبَطُ/^(١)
ذَاكَ لَدَى التَّبَايُنِ اضْرِبْ وَاکْتَفَى^(٢)
وَمَا عَدَّتْ أَرْبَعَةً أَعْدَادًا^(٣)
وَدَعَ مُبَايِنًا وَحَصَّلَ وَائْتَقَا
عَلَى الَّذِي أَثْبَتَ جُزْءَ السَّهْمِ^(٥)
يَبْدُو الَّذِي تَبْغِي فَخُذْ^(٦) فِي فَضْلِهِ^(٧)
فِي جُزْءِ سَهْمِهِ تَكُنْ ذَا عَدَلٍ^(٨)/^(٩)

(١) [ش]: [ل/٤].

(٢) يعني: أن المسألة لا تخلو إما أن تنقسم سهام كل وارث عليه أو لا، فإن انقسمت صحت من أصلها، وإن لم تنقسم فلا يخلو إما أن يكون الانكسار في فريق واحد من الورثة أو أكثر. فإن كان على صنف (أو فريق) واحد، فلا يخلو إما أن توافق كل فريق سهامه أو تبينه، فإن باينته أخذت جميع رؤوس الفريق فتضربه في أصل المسألة أو عولها، فما بلغ قيمته تصح وإن وافقته ضربت الوفق.

(٣) يعني أن الانكسار إذا كان على فريقين فهناك طريقة العمل، ولا يكون الانكسار على أكثر من أربعة فرق.

(٤) [ص]: «طريقاً».

(٥) يعني: حصل المثبتات بالموافقة والمباينة ثم ابحث في أقل عدد ينقسم على كل واحد من المثبتات، وهو جزء السهم.

(٦) [م]: «فجد».

(٧) [م]: «فضله».

(٨) يقول: اضرب جزء السهم في أصل المسألة أو عولها وما نتج فهو مصحح المسألة، ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء السهم يخرج نصيبه من المصحح.

(٩) [س]: [ب/٤]؛ [ص]: [ب/٢].



ومن أصول الباب علمك النَّسَبُ^(١) ما بين الاعداد فذاك قد وجب
تمائلٌ توافق تداخلٌ تباينٌ يعنى بهنَّ الفاضلُ

[المناسخة]

وإن يمت قبل انقسام وارث إن تقسيم الذي ينوب الثان من
صَحَّح لكل واحد والثالث/^(٢) فإن يصح^(٤) قَسْمُهُ فالأول
اوليهما^(٣) على الذي له زُكن مغنٍ وإلا فاللَّبيب يَغْمَلُ
وحظَّ ذا الثاني من الأولى ادري كما مضى في حَيِّزٍ^(٥) ذي كَسَرٍ
لكل وارث من الثاني يتم^(٦) فاضربه أو راجعه فيما عُلِمَ

[الإرث بالتقدير]

والحمل والمفقود ثم المشكل فيهم وغير باليقين يُغْمَلُ^(٧)
وسبق موت وارث إن جُهلا فامنع به توارثاً لمن خلا/^(٨)

(١) [م]: «السبب».

(٢) [ش]: [٤/ب].

(٣) كذا في [ش]. وفي سواها: «اولاهما».

(٤) كذا في [ش]. وفي سواها: «تصح».

(٥) [م]: «خيزر».

(٦) معنى الآيات: إن انقسمت سهام الثاني على مسأله صحت مما صحت منه المسألة الأولى. وإلا فالعمل كما في الانكسار على فريق واحد فإن باينت فاضرب المسألة الثانية في الأولى، وإن وافقت فاضرب وفق الثانية في الأولى، والنتائج تصح من المسائلتان.

(٧) يعني تعمل باليقين والأقل مع الحمل والمفقود والمشكل، ومع من معهم.

(٨) [س]: [٥/أ].

[الخاتمة]

فهذه ملخص المتقنة^(١) في دون^(٢) شطرها أتت مبيّنة
والحمدُ لِلّهِ على التمام وأفضل الصلاة والسلام
على محمدٍ نبيِّ المرحمة وألّهِ وصحبه المكرّمة^(*)



(١) يريد: ملخص الرحبيّة؛ فإنَّ الرحبيّ يُعرّف بابن المتقنة، أو ابن المتقنة، قال في الأعلام: «لم أجد نصّاً على المتقنة أو المتقنة، وقد أخذته عن الرسم الوارد في معجم البلدان وهو في طبقات الشافعية ابن الميمنة، وفي مخطوطة الطبقات الوسطى غير واضح ولكنه أقرب إلى المتقنة. ثم رأيت واضحاً بلفظ: «ابن المتقنة» في مخطوطة طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة، وهذه النسخة تغلب عليها الصحة» (٢٧٩/٦).

(٢) [م]: «وزن». وفي هامشها: «في نسخة دون».
(*) وبهذا تنتهي المنظومة مع التعليق عليها بما تيسر، والحمدُ لله أولاً وآخراً.